### انتهت أيضاً من مناقشة تعديلات قانون الرعاية السكنية

# «التشريعية» : تكويت الوظائف العامة في جميع الجهات الحكومية

■ خالد عايد : إنشاء مدينة طبية كاملة بجميع الاختصاصات للحيلولة دون اللجوء للعلاج بالخارج

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية البرلمانية أمس

انتهت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في اجتماعها امس من مناقشة عدد من الاقتراحات المحالة لها من لجان أخرى، فيما يختص بتكويت الوظائف العامة في جميع الجهات الحكومية وتعديلات على قانون الرعاية السكنية.

وأوضح رئيس اللجنة النائب خالد عايد العنزي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن اللجنة انتهت فعليا من 7 اقتراحات بقوانين بتعديل قانون الرعاية السكنية، يتعلق بإعفاء الورثة من الأقساط المتعلقة بالقرض الاسكاني حال وفاة المقترض شريطة ألا يكون مالكاً لعقار آخر.

وأكد أنه بشأن الاقتراح المتعلق بتوفير قسيمة لمن قام ببيع بيته وسدد كامل قيمة القرض الممنوح له فوفقا للمقترح له ان يتقدم بطلب وتلتزم الرعاية السكنية بتوفير قسيمة له.

وأشار عايد إلى أن هناك اقتراحاً مهماً بشأن صرف قرض اسكاني اضافي للذين يتمتعون بالرعاية السكنية من أصحاب المساكن التي لا تزيد مساحتها على 400 م من اجل التوسعة والترميم.

وبين أن هناك اقتراحاً مهماً ايضا تم تحويله إلى اللجنة المختصة يتعلق بضرورة بدء البنيان بعد 3 سنوات منذ تسلم الشخص للقسيمة والا تسحب القسيمة من قبل الرعاية السكنية.

وأضاف أن المقترح يعالج هذه الفترة غير الكافية لأن العائق قد يكون خارجا عن إرادة صاحب القسيمة مثل عدم توافر المادة او التأخر من قبل المكتب الهندسي والكثير من الأسباب التي تحول حول عدم امكانية البناء خلال 3 سنوات، موضحا ان «الاقتراح يقضي بزيادة هذه الفترة من 3 سنوات الى 6 سنوات بحيث لا يتم سحب القسيمة من المواطن الكويتي واسرته».

وأوضح أن اللجنة انتهت من مناقشة ما يخص اقتراح تكويت الوظائف العامة والذي يقضي بألا يتم تعيين الأجنبي إلا في حالة الاعلان عن وظيفة شاغرة وعدم تقدم اي كويتي لهذه الوظيفة.

وقال عايد إن هناك اقتراحين بقانون مهمين تم تحويلهما إلى اللجنة المختصة بشأن انشاء مدينة طبية كاملة بجميع الاختصاصات حيث سيحول دون اللجوء للعلاج بالخارج، متمنياً أن تنتهي اللجنة المختصة منهما كي يتم التصويت عليهما بالمجلس.

وأشار إلى أن هناك اقتراحاً بإنشاء الهيئة العامة للطاقة البديلة، مؤكداً أن كل الدول المتقدمة تنحو إلى هذا الاتجاه وأن الكويت متأخرة في هذا المجال وليس لديها تنظيم للطاقة البديلة.

وأكد أن هذا الاقتراح مهم جدا من أجل مسايرة الدول المتقدمة في هذا الجانب، متمنياً الانتهاء منه سريعا واحالته.

ولفت عايد إلى أن اللجنة سوف تعقد اجتماعها المقبل يوم الاحد المقبل ، مشيراً إلى أنه تم توجيه الدعوة إلى وزير العدل د. نواف الياسين للوقوف على رأي الوزارة في الاستطلاعات التي قدمت من قبل اللجنة حول العديد من القضايا حيث تم تحديد فترة اسبوعين للرد عليها، ولم تصل إلى اللجنة الردود.

من جانب آخر أعلن العنزي عن تقدمه باقتراحين بقانونين بشأن ضوابط المنح والقروض والمساعدات الخارجية، وتعديل بعض أحكام قانون إدارة التحقيقات في وزارة الداخلية

■ تقدمت باقتراحين بقانونين بشأن ضوابط المنح والقروض والمساعدات الخارجية

وعن اقتراحه الأول أكد العنزي ضرورة أن تكون هناك ضوابط لهذه القروض والمنح والهبات وان يكون هناك ضابط اهم وهو موافقة مجلس الأمة باعتبارها اموالا عامة.

وقال إن الاقتراح الآخر بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم 53 لسنة 2001 بشأن الادارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية، لأن القانون الحالي أصبح قديماً وأن هناك امورا مستحقة بشأن تشكيل هذه الادارة ومخصصات العاملين بها. وأكد أن هذا المقترح سيعالج الكثير من المتطلبات لهذه الإدارة المهمة والحيوية لهذا البلد، وأن كلفته المالية على الدولة ممكنة وقابلة للتطبيق والكثير من منتسبي الإدارة العامة للتحقيقات ينتظرونه وهو تعديل مستحق.

# الشحومي يسأل وزير التجارة عن شروط شغل الوظائف الإشرافية في «القوى العاملة»

أحمد الشحومي

وجه النائب أحمد الشحومي سؤالا برلمانيا إلى وزير التجارة والصناعة وزير الدولة للشؤون الاقتصادية فيصل المدلج في شأن الهيئة العامة للقوى العاملة .

ونص السؤال على ما يلي:

1 – ما القضايا المرفوعة ضد الهيئة العامة للقوى العاملة في شأن طعون الموظفين فيها على قرارات إدارية صادرة من الهيئة وذلك منذ عام 2018 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وما الأحكام الصادرة ضد الهيئة؟ وما الأحكام التي نفذت؟ مع تزويدي بالقرارات الصادرة لتنفيذها من الهيئة.

2 – ما الأحكام القضائية واجبة النفاذ ضد الهيئة ولم تنفذ حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ مع تزويدي بجميع مخاطبات الإدارة العامة للتنفيذ الموجهة للهيئة منذ عام 2018 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

3 – ما القرارات الصادرة من الهيئة بشأن ندب أو تكليف تثبيت الوظائف الإشرافية منذ عام 2018 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ مع تزويدي بمرفقات كل قرار بما يثبت أحقية الصادر باسمه القرار في الترقي من حيث سنوات الخبرة والدرجة المالية وتقييم الكفاءة له.

4 – هل أنزلت الهيئة تقييم موظفين لديها بعد رصد درجات التقييم لهم؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فما أسباب التخفيض؟ مع تزويدي بجميع القرارات الصادرة بخفض درجات تقييم الموظفين منذ عام 2018 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

5 – ما شروط شغل الوظائف الإشرافية في الهيئة؟ وما الوظائف الإشرافية الشاغرة فيها ولم يتم تسكينها حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وما أسباب عدم شغلها بالمستحقين؟ وما دواعي إصدار قرارات تكليف وندب لأشخاص من دون اختيار شاغلين لها بالأصالة؟ وما مدى قانونية التوسع في إصدار قرارات الندب والتكليف؟

6 – كم يبلغ عدد القرارات الإدارية الملغاة بعد إصدارها من إدارة الهيئة؟ وما أسباب الإلغاء؟ وهل توجد لجنة تظلمات في الهيئة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما التظلمات المقدمة لها؟ وما الذي انتهت إليه اللجنة من قرارات؟

7 – تنص المادة الرابعة من قرار مجلس الخدمة المدنية الخاص بقواعد المفاضلة بين المرشحين للترقية بالاختيار على «في مجموعة الوظائف العامة تكون الأولوية في المفاضلة بين المرشحين للترقية بالاختيار وفقا للترتيب التالي: الأقدم في الدرجة المالية الحالية ثم المرقى إلى الدرجة المالية الحالية ثم شاغل الوظيفة الإشرافية الأعلى فالأقدم في شغل الوظيفة الإشرافية ثم الأقدم ثم الأكبر سنا» فما مدى التزام الهيئة بالقرار؟ وما القرارات الصادرة استنادا عليه؟ وما طلبات الاعتراض المقدمة من الموظفين على القرارات الصادرة من الهيئة والمخالفة له؟

8 – ما التعاميم الداخلية والقرارات الخاصة بالهيئة بشأن قواعد وضوابط الترقية؟ وما مدى مطابقتها قرارات وتعاميم ديوان الخدمة المدنية؟

9 – علام تستند الهيئة في رفضها طعون الموظفين على قرارات صادرة في غير إدارات عملهم؟ وما آلية التعامل معها؟ مع تزويدي بجميع الطعون المرفوضة من الهيئة فيما يتعلق بمسألة عدم جواز طعن الموظف في قرار صادر في غير إدارة عمله منذ عام 2018 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

# الشاهين يقترح توحيد التقويم الدراسي في المؤسسات التعليمية كافة

أسامة الشاهين

أعلن النائب أسامة الشاهين عن أنه تقدم باقتراح برغبة لتوحيد التقويم الدراسي في المؤسسات التعليمية كافة بالدولة، الخاضعة لوزارتي التربية والتعليم العالي.

ونص الاقتراح على ما يلي:

لما كانت «الأسرة أساس المجتمع»، وحيث إنه «ترعى الدولة النشء»، ولكن «التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه»، كما جاء في المواد 9 و 10 و 13 من الدستور.

ولما كان تباين «التقويم الدراسي» ما بين الجامعات، ومدارس التعليم العام الحكومية، والمدارس الخاصة، يزعج ويرهق الأسر ويربكها، لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

توحيد «التقويم الدراسي» في المؤسسات التعليمية كافة بالدولة، العامة والخاصة، العليا، والدنيا والمتوسطة الإلزامية، الخاضعة لوزارتي التربية والتعليم العالي.

# الحميدي لحد أقصى لرواتب رؤساء وأعضاء الهيئات والمؤسسات العامة واللجان المتخصصة

أعلن النائب بدر الحميدي عن أنه تقدم باقتراح برغبة لتحديد المقابل المادي لمن يتولون رئاسة أو عضوية مجالس إدارات الهيئات والمؤسسات العامة والمجالس واللجان المتخصصة ومجالس إدارات الشركات التي تشترك الحكومة في رأسمالها بما لا يجاوز خمسة آلاف دينار لرئيس الجهة وألا تتجاوز المكافأة السنوية لأي منهم ما يعادل راتب ثلاثة أشهر من راتبه.

ونص الاقتراح على ما يلي:

شهدت البلاد خلال الآونة الأخيرة طفرة غير مسبوقة في تعيين أو إلحاق العديد من الوزارات والمستشارين والخبراء وأهل الاختصاص لرئاسة بعض الهيئات والمؤسسات العامة وعضوية مجالس إدارتها ومجالس إدارات الشركات واللجان في مجالس إدارات هذه الهيئات وتلك المؤسسات ومنها على سبيل المثال البنك المركزي – الهيئة العامة للاستثمار – مؤسسة البترول – الديوان الأميري – والبنوك – هيئة الاتصالات – الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية – الهيئة العامة لمكافحة الفساد « نزاهة « – وغيرهم . ويتقاضى كل منهم مقابل العضوية وحضور الجلسات فضلاً عن تخصيص مكافأة سنوية يربو غالبها على إجمالي الراتب الشهري لهم بل وتجاوزت المكافأة السنوية لهم الآلاف من الدنانير ، وهو مقابل لا يمثل واقع ما يقوم به أي منهم من أعمال ويتحقق به تحمل ميزانيات هذه الجهات ويؤثر في أعمالها ويتطلب ترشيد الإنفاق بها لذلك وفي ظل الظروف الاقتصادية التي سادت العام بسبب ما يمر به جائحة كورونا وانخفاض الأسعار العالمية للنفط الذي تأثرت به وبشكل مباشر وكبير موارد الميزانية العامة للدولة ما أدى إلى تخفيض الميزانية السنوية في محاولات لتغطية النقص في الإيرادات النفطية ، الأمر الذي يجب الوقوف أمامه ومعالجة آثاره على نحو واقعي وفاعل، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إصدار قرار من مجلس الوزراء يقضي بأن يكون الحد الأقصى للمقابل الشهري للمستشارين والخبراء وذوي الخبرة ممن يجري تعيينهم لرئاسة او عضوية مجالس إدارات الهيئات والمؤسسات العامة والمجالس واللجان المتخصصة ومجالس إدارات الشركات التي تشترك الحكومة في رأسمالها بما لا يجاوز خمسة آلاف دينار لرئيس الجهة وعلى ألا تتجاوز المكافأة السنوية لأي منهم ما يعادل راتب ثلاثة أشهر من راتبه وعلى ألا تتجاوز رواتب العاملين في الجهة عن مثيلاتها في الوزارات والمؤسسات العامة في الدولة.

### طالب الحكومة أو أي طرف آخر « بالتوقف عن هذا »

# المويزري : ما يجري الآن استمرار لعملية المساومة التي تمت بمجلس 2016 على قضية العفو

■ وجود إخواننا وأبنائنا خارج الكويت غير مقبول ونطالب بالعفو عنهم

■ الحكومة استمرت على سلوكياتها بمقابلة الإرادة الشعبية بسوء تشكيل وزاري

شعيب المويزري

■ هذه الحكاية والسيناريو سيستمران طوال المجلس إذا لم يقم الأعضاء بدورهم

■ الضربة الثانية البيان السيئ الذي عبرت فيه الحكومة عن ارتياحها لما دار في «الافتتاحية»

طالب النائب شعيب المويزري النواب بالقيام بدورهم التشريعي فيما يخص إقرار قانون العفو على أن يكون القرار لسمو أمير البلاد، مؤكدا من جهة أخرى أهمية امتلاك رئيس الوزراء المقبل رؤية إصلاحية ونهجا جديدا يواكب متطلبات الشعب ومقتضيات العملية التنموية الشاملة.

وقال شعيب في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة «إن هناك 3 قضايا مهمة يجب أن يعلمها الشعب الكويتي وإنه سيوضح الحقائق حول كل ما يدور، معتبرا أن الحقيقة قد تغضب البعض إلا انها أمانة حملها إياه الشعب الكويتي أمام الله ومسؤول عنها».

ففي القضية الأولى اعتبر المويزري أن ما يجري الآن «استمرار لعملية المساومة التي تمت خلال مجلس ٢٠١٦ على قضية العفو والمماطلة من شهر لآخر الشهر حتى انقضت الأربع سنوات ولم يتم العفو».

وطالب الحكومة أو أي طرف آخر « بالتوقف عن هذه المساومات، ورفع هذا القانون من اللجنة التشريعية إلى المجلس ويتم التعامل معه وفقا للمادة ٧٥ من الدستور ويرفع هذا القانون لسمو الأمير وسموه يتعامل مع هذا القانون وفقا للمواد ٦٥ و٦٦ و٧٥ من الدستور، وأيضا نتعامل مع هذا القانون وفقا للمادة ٦٦» مضيفا « على النواب اتخاذ إجراءاتهم الدستورية والقرار لسمو الأمير».

واعتبر أن استمرار المساومات « ضياع لقضية العفو وابتزاز للنواب ويؤثر على جميع القضايا الأخرى»، مؤكداً أن «الحل الوحيد هو اتباع الطرق الدستورية للعفو».

وأكد ان «وجود إخواننا وأبنائنا خارج الكويت غير مقبول ونطالب بالعفو عنهم، لافتا إلى أن الحكومة في السنوات السابقة جلست مع حكومة العراق وحكومات دول اتخذت موقفا مساندا للغزو العراقي للكويت»، متسائلا « كيف للحكومة ان تتسامح مع هذه الدول ولا تريد المصالحة مع أبناء شعبها؟».

وفي قضية أخرى قال المويزري إن «الحكومة استمرت على سلوكياتها بمقابلة الإرادة الشعبية التي أفرزتها الصناديق بسوء تشكيل وزاري وعودة بعض الوزراء».

واعتبر المويزري أن «الضربة الثانية للإرادة الشعبية هي البيان السيئ الذي عبرت فيه الحكومة عن ارتياحها لما دار في الجلسة الافتتاحية، مضيفا «إن هذا يؤكد أن الحكومة لم تكن محايدة ولم تحترم الإرادة الشعبية».

وقال إنه «بعد هاتين القضيتين بدأت الحكومة تكرر مع المجلس الحالي سيناريو مجلس ٢٠١٦ فتوجه وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح في بداية المجلس الحالي إلى بعض الأعضاء وقال لهم سنصدر العفو الخاص الأسبوع المقبل، وبعد أسبوع توفي الشيخ ناصر الصباح رحمه الله فتعذروا بهذا العذر وقالوا الأسبوع التالي سنصدر العفو الخاص».

وأضاف «إن هذه الحكاية وهذا السيناريو سيستمران طوال هذا المجلس إذا لم يقم أعضاء المجلس

■ على رئيس الوزراء الجديد أن يعالج المشاكل ويقضي على الفساد

بدورهم الحقيقي».

وفيما يخص تعيين سمو رئيس مجلس الوزراء قال المويزري إنه يتحدث عن رأيه هو وإنه سيتعامل مع هذا التعيين او إعادة سمو الشيخ صباح الخالد وفقاً للنص الدستوري.

وأكد أن «سمو الأمير يستخدم صلاحياته الدستورية وايضا النواب يستخدمون صلاحياتهم الدستورية، وان رئيس الوزراء الجديد يجب ان يكون قادرا على معالجة المشاكل والقضاء على الفساد واتخاذ القرار، وصاحب نهج غير إصلاحي».

وقال إن « رئيس الوزراء المقبل يجب ان يعالج المشاكل كافة التي نتجت عن النهج السابق في كل الحكومات السابقة، ومعالجة القوانين والموافقة عليها أو إلغائها او بالتعديل عليها مثل قوانين الجرائم الإلكترونية والمرئي والمسموع والانتخاب والمحكمة الإدارية وايضا القوانين الشعبية الأخرى». وأضاف «إن على رئيس الوزراء الجديد اتخاذ الاجراءات الحاسمة لمحاسبه كل فاسد ووقف فساد التعيين الاداري ووقف نهب الدولة ومعالجة الازمة الإسكانية واصلاح الخلل في ميزانية الدولة خاصه مع ادعاء الحكومة بوجود عجز».

وأشار إلى أن «الحكومة تدعي وجود عجز وأن الكويت تنهب بالمليارات التي وإن بعودة تلك المليارات فإن الدولة لن تعاني من العجز»، متسائلا ايهما أحق في انكم تتناسون كل ما نهب من اموال أم تفكرون في فرض ضريبة على الشعب.

وقال المويزري إن رسالته الأخيرة يوجهها إلى الأسرة الحاكمة ويستثني منها سمو الأمير، متسائلاً هل أنتم راضون بما يحدث في الدولة وتتحالفون مع مجموعه ضد الشعب الكويتي؟

وأوضح أن «اتفاق آبائنا واجدادنا على ان الإدارة للأسرة وفقا للنصوص الدستورية الواضحة، فالشعب الذي تحالف معكم في كل الأزمات تخليتم عنه في كل الأوقات ووصل البلد الى هذا السوء والمآسي يعيشها كل شخص كويتي ما عدا ٥٪ يتمتعون بثروات البلد كأنها ملك لهم».